بنك الاستثمار القومي

قطاع الاستثمار والموارد

الدعم الفني للاستثمار

مؤشرات الاقتصاد المصري

مارس ٢٠٢٦

المحتويات

مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي) ---------- ٢
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي) ---------- ٢

مؤشرات الأسعار المحلية

- معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين ---------- ٣
- معدل التضخم الأساسي ---------- ٣
- أسعار أهم السلع الغذائية ---------- ٤

مؤشرات القطاع الخارجي

- عجز الميزان التجاري ---------- ٤
- ميزان المعاملات الجارية ---------- ٥

مصادر النقد الاجنبي

- حصيلة الصادرات ---------- ٥
- عائدات هيئة قناة السويس ---------- ٦
- الإيرادات السياحية ---------- ٦
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ---------- ٧
- تحويلات المصريين العاملين بالخارج ---------- ٧

مؤشرات المالية العامة

- العجز الكلي ---------- ٨
- الإيرادات الضريبية ---------- ٨

مؤشرات مالية الحكومة

- الدين المحلي ---------- ٩
- الدين الخارجي المصري ---------- ٩

مؤشرات القطاع المالي والنقدي

- صافي الاحتياطيات الدولية ---------- ١٠
- تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض ---------- ١٠
- مؤشرات البورصة المصرية ---------- ١١
- الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة ---------- ١١

مؤشرات السكان والعمل

- تعداد السكان ---------- ١٢
- معدل البطالة ---------- ١٢

أولا: مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي)

أعلن وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، عن نمو اقتصاد مصر بأكثر من ٥,٣٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، مدعوماً بتحسن أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية، واستمرار تعافي النشاط الاقتصادي، وتستهدف الحكومة المصرية تحقيق معدل نمو سنوي يقترب من ٥٪ خلال العام المالي الجاري، الذي بدأ في الأول من يوليو٢٠٢٥ وينتهي في ٣٠ يونيو٢٠٢٦، مُقارنةً بنمو بلغ ٤,٤٪ في العام المالي السابق.

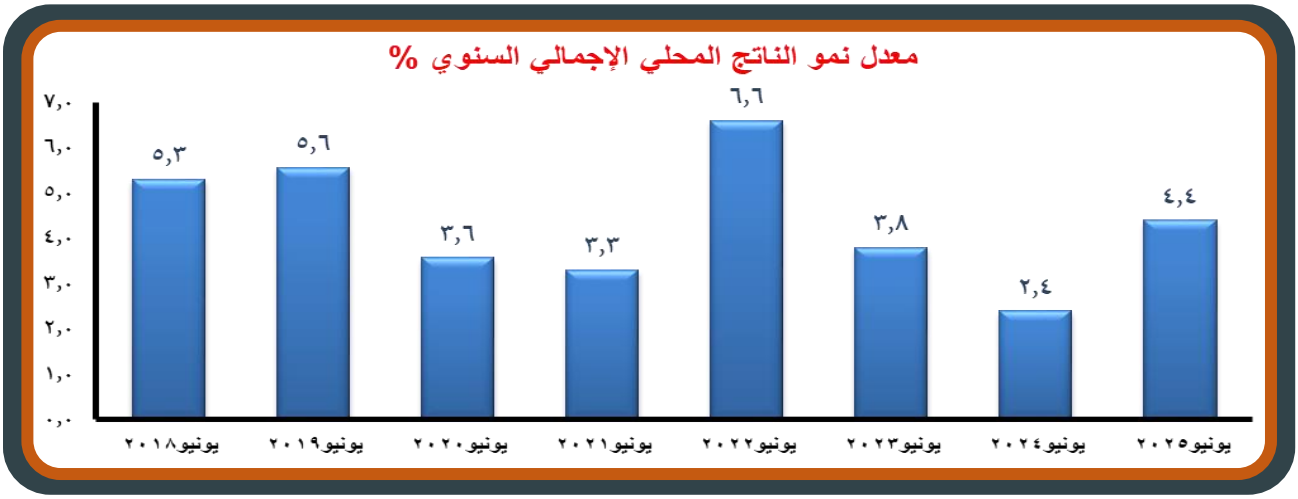

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي)

أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة، عن ارتفاع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الرُبع الأول من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، حيث سجّل نسبة ٥,٣٪، مُقارنة بمُعدّل نمو بلغ ٣,٥٪ في الرُبع المُناظِر من العام المالي السابق. وجاء هذا النمو المتسارع مدعومًا باستمرار وتيرة تنفيذ الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي يستهدف دعم الاقتصاد الحقيقي، وتمكين القطاع الخاص، وتحول الاقتصاد نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري ذات الإنتاجية المرتفعة كالصناعة والسياحة والاتصالات. هذا بالإضافة إلى تعافي نشاط قناة السويس ليسجل نموًا موجبًا للمرة الأولى منذ الربع الثاني للعام المالي ٢٣-٢٠٢٤.

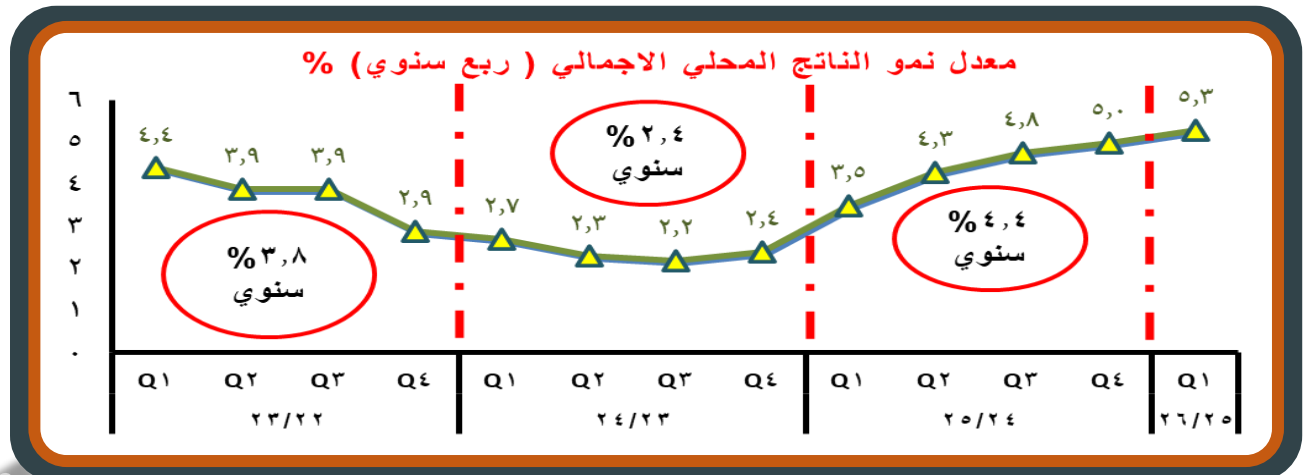

مؤشرات الأسعار المحلية

معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين (الحضر)

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن معدل التضخم في المدن المصرية خلال فبراير٢٠٢٦ بلغ ١٣,٤٪ على أساس سنوي مقارنة مع ١١,٩٪ في يناير٢٠٢٦، مدفوعاً بزيادة أسعار الطعام والمشروبات (خاصة الخضروات واللحوم) والدخان، مع ارتفاع التضخم الشهري إلى ٢,٨٪.

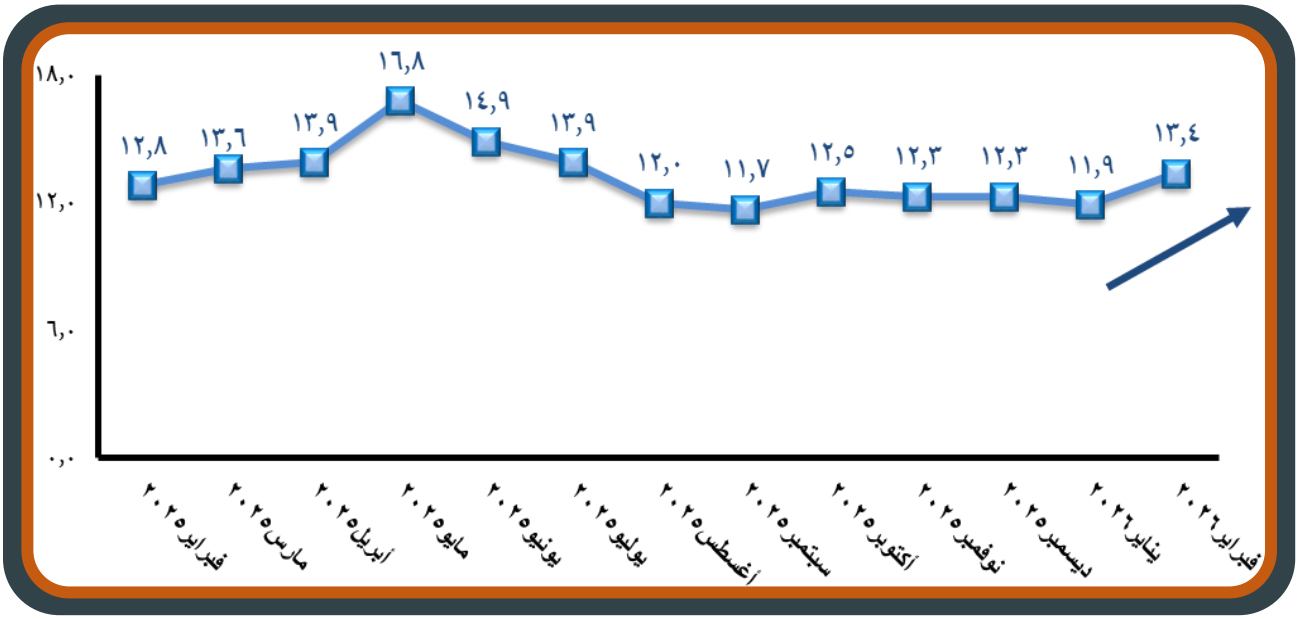

معدل التضخم الاساسي

أعلن البنك المركزي المصري، أن معدل التغير الشهري في الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين سجل ٣,٠٪ خلال فبراير ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ١,٦٪ في فبراير ٢٠٢٥ و١,٢٪ في يناير ٢٠٢٦.وأن معدل التضخم الأساسي على أساس سنوي ارتفع ليبلغ ١٢,٧٪ في فبراير٢٠٢٦، مقارنة بنحو ١١,٢٪ في يناير السابق عليه.

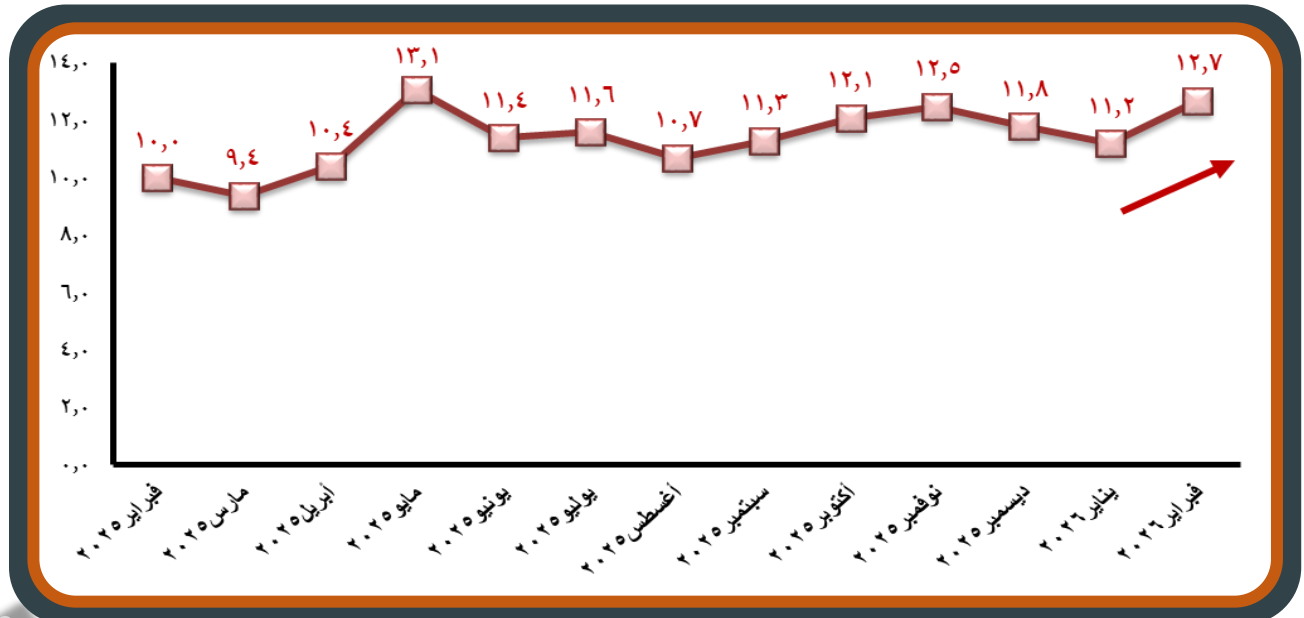

أسعار أهم السلع الغذائية

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بورصة أسعار أهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير السنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت ارتفاع متوسط أسعار كافة السلع الغذائية في شهر ديسمبر ٢٠٢٥ عن سعرها في نفس الشهر من العام السابق، ما عدا أسعار الدجاج البلدي والتي انخفضت بنسبة نحو ٣,٦ ٪.

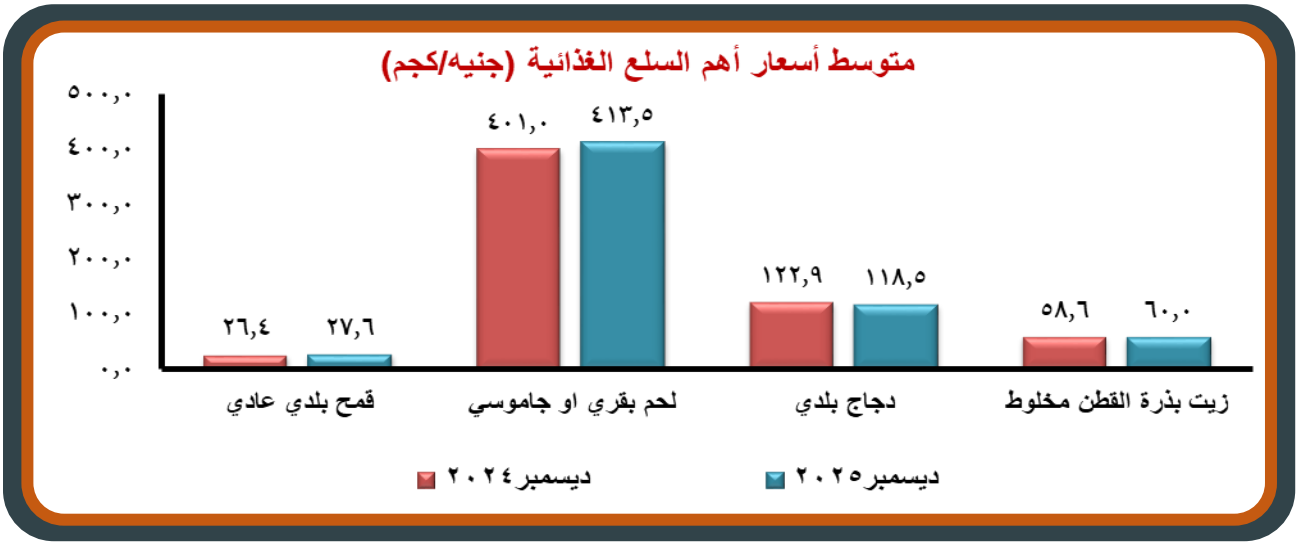

مؤشرات القطاع الخارجي

عجز الميزان التجاري

أفادت بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة ١,٣٪ لتبلغ ٤,٥٨ مليار دولار خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٥ مقابل ٤,٥٢ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، هذا الارتفاع جاء مدفوعاً بتراجع قيمة الصادرات بنسبة ١,١٪ لتسجل ٤,١٧ مليار دولار خلال أكتوبر ٢٠٢٥، وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات بنسبة طفيفة بلغت ٠,١٨٪ لتصل إلى ٨,٧٥ مليار دولار خلال أكتوبر ٢٠٢٥، مدفوعة بزيادة واردات الغاز الطبيعي، والذرة، وسيارات الركوب، وفول الصويا.

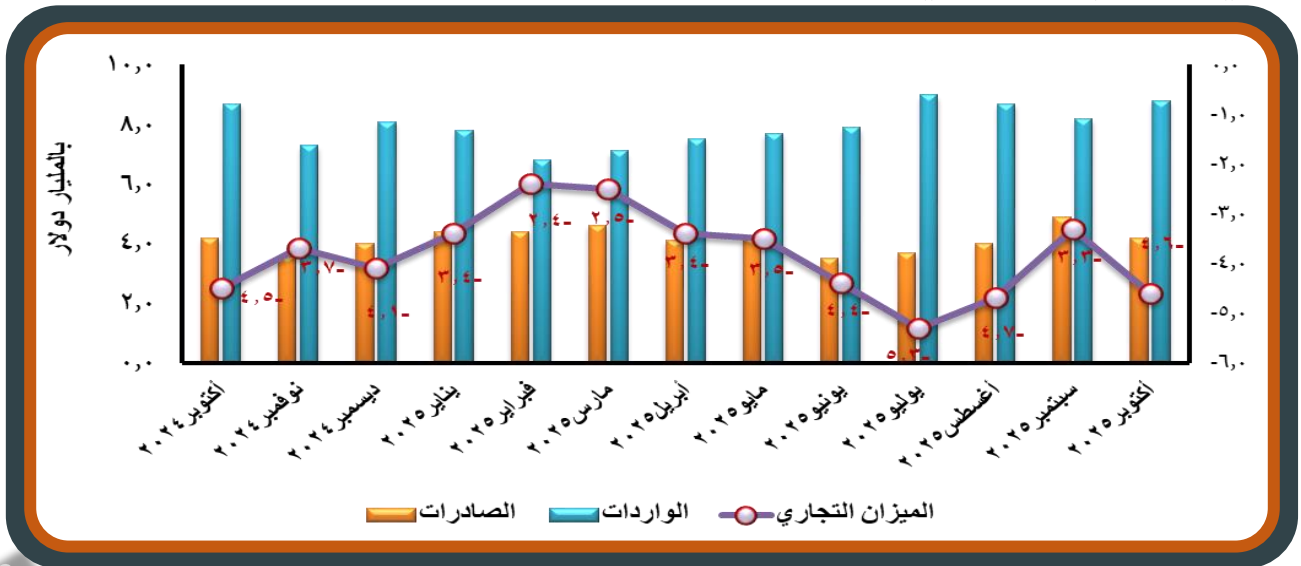

ميزان المعاملات الجارية

أعلن البنك المركزي المصري، عن تقلص عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر ليبلغ ٣,٢ مليار دولار خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر٢٠٢٥) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، مقابل ٥,٩ مليار دولار خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر٢٠٢٤) من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، وقد تحقق هذا التحسن مدفوعاً بالزيادة الملحوظة في صافي التحويلات الجارية بدون مقابل (تحويلات المصريين العاملين بالخارج) بمعدل ٢٧,٤٪ لتبلغ نحو ١٠,٧ مليار دولار، إلى جانب نمو الفائض في الميزان الخدمي بمعدل ٢٣,٤٪ ليصل الي نحو ٥,٠مليار دولار، لارتفاع كل من الإيرادات السياحية وايرادات رسوم المرور بقناة السويس، وكذا تراجع العجز في الميزان التجاري غير البترولي.

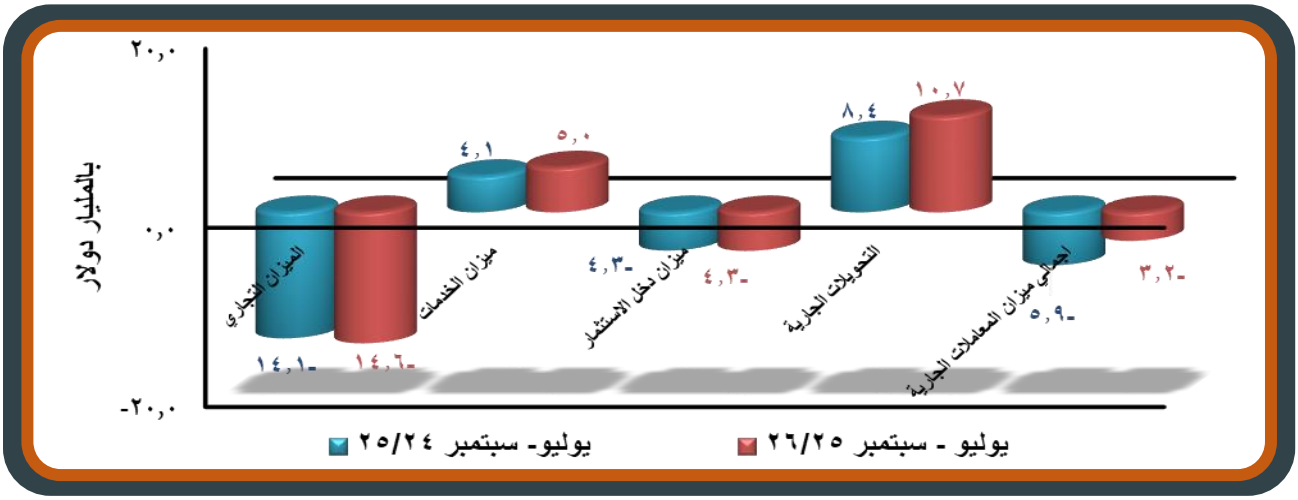

مصادر النقد الاجنبي

حصيلة الصادرات

أظهر تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر٢٠٢٥) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، الصادر من البنك المركزي، أن حصيلة الصادرات المصرية السلعية غير البترولية سجلت ارتفاعا بنحو ١,٩ مليار دولار لتبلغ نحو ٩,٨ مليار دولار مقابل ٧,٩ مليار دولار خلال الربع المناظر من العام الماضي. وقد تركز الارتفاع في الصادرات من الذهب، والأجهزة الكهربائية المنزلية والفواكه الطازجة أو المجففة، والملابس الجاهزة، والخضر الطازجة والمبردة أو المطبوخة.

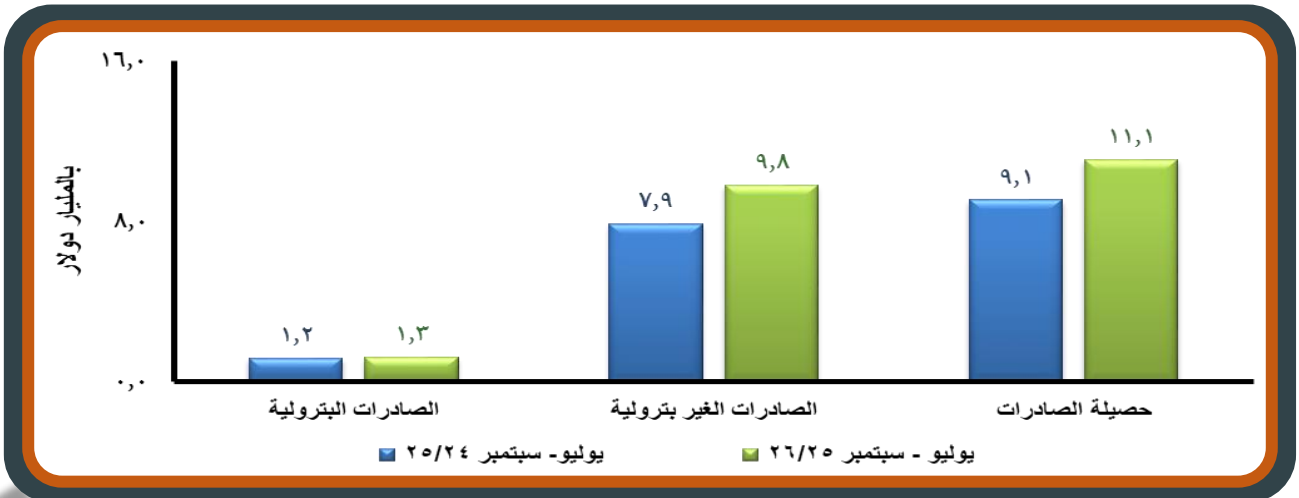

عائدات هيئة قناة السويس

كشف تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر٢٠٢٥) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، الصادر من البنك المركزي، ارتفاع إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ١٢,٤٪ لتسجل نحو ١,٠٥ مليار دولار مقابل نحو ٩٣١,٢ مليون دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق، وذلك لارتفاع كل من الحمولة الصافية بمعدل ٨,٦ ٪ لتبلغ ١٣٨,١ مليون طن وعدد السفن العابرة بمعدل ٢,٥٪ لتسجل نحو ٣,٣ الف سفينة.

الإيرادات السياحية

وفقا لتقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر٢٠٢٥) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، الصادر من البنك المركزي، ارتفعت الإيرادات السياحية بمعدل ١٣,٨ ٪ لتسجل نحو ٥,٥ مليار دولار مقابل نحو ٤,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق ، وذلك لارتفاع عدد الليالي السياحية لتسجل ٥٨,٧ مليون ليلة سياحية، مقابل ٥١,٦ مليون ليلة سياحية في الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

أوضح تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر٢٠٢٥) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، الصادر من البنك المركزي، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر سجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢,٤ مليار دولار مقابل نحو ٢,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

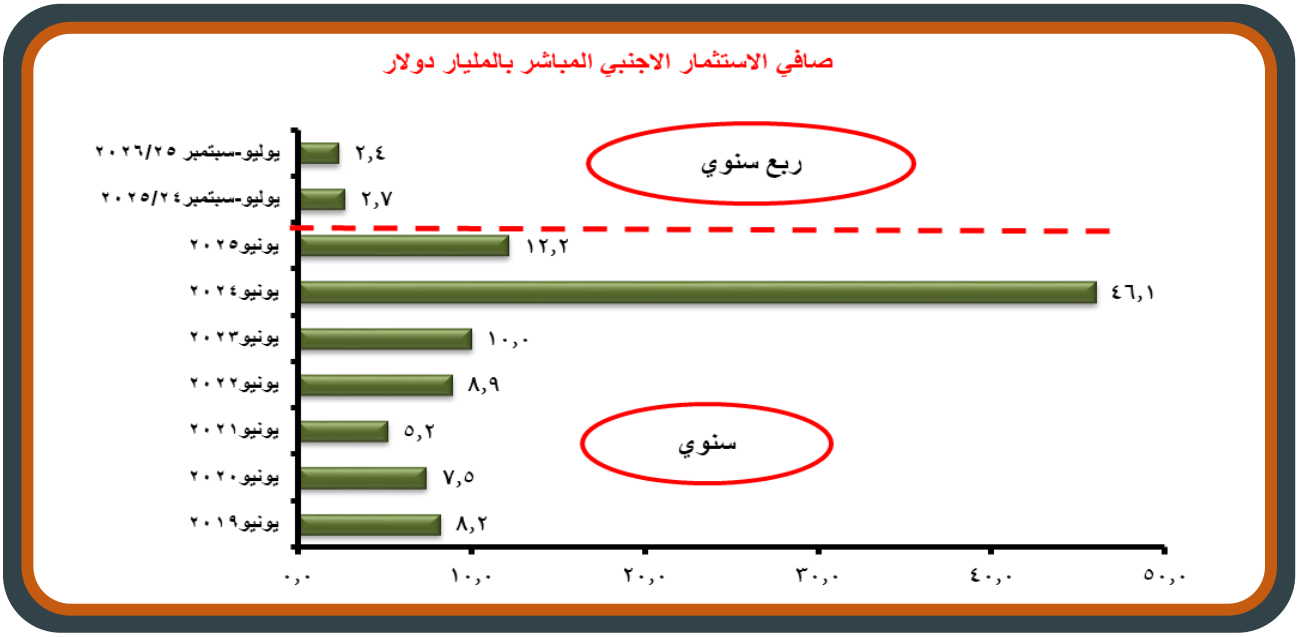

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

أعلن البنك المركزي المصري وفقا لتقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر٢٠٢٥) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٢٩,٨ ٪ لتسجل نحو ١٠,٨ مليار دولار مقابل نحو ٨,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

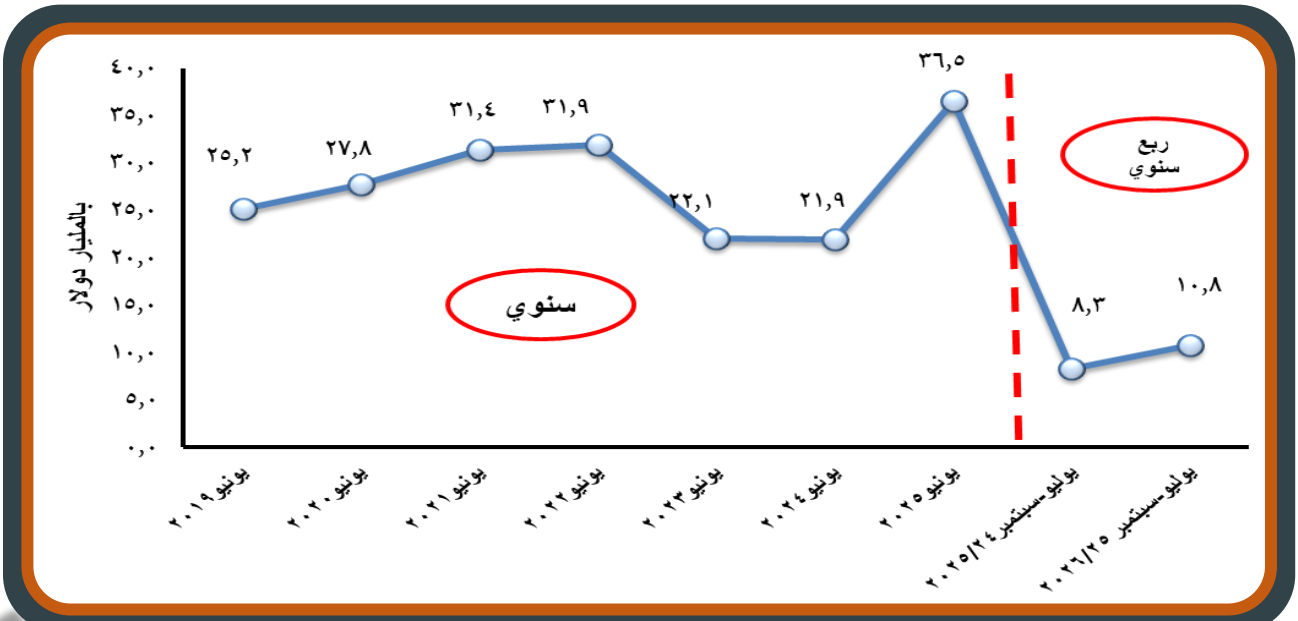

مؤشرات المالية العامة

العجز الكلي

أظهر التقرير الشهري الصادر لوزارة المالية، تباطؤ العجز الكلي بموازنة مصر لنحو ٤,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال أول سبعة أشهر من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦ مقابل ٤,٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ارتفع الفائض الأولي بنسبة ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة مسجلاً نحو ٦٠٢ مليار جنيه مقابل ١,٥٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي.

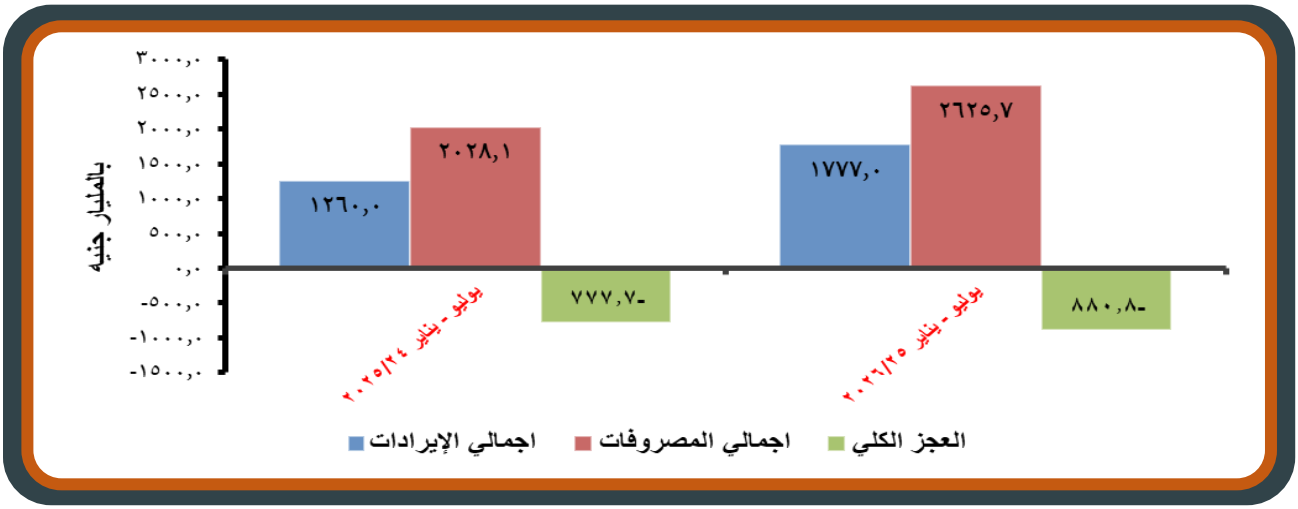

الإيرادات الضريبية

كشفت أحدث التقارير الصادرة عن وزارة المالية، ارتفاع الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة خلال أول سبعة أشهر من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦ (يوليو٢٠٢٥: يناير٢٠٢٦) وبلغت نحو ١٤٠٧,٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٠٧١,٥ مليار جنيه بنفس الفترة من العام المالي السابق، وجاء نمو الحصيلة بدعم زيادة معظم أنواع الضرائب بشكل متكامل مدفوعا بتحسن العلاقة مع مجتمع الاعمال واستمرار جني ثمار الحزم الضريبية. بالإضافة إلى التعديلات المتخذة على قانون ضريبة القيمة المضافة والتي أدت الى زيادة الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية والخدمات.

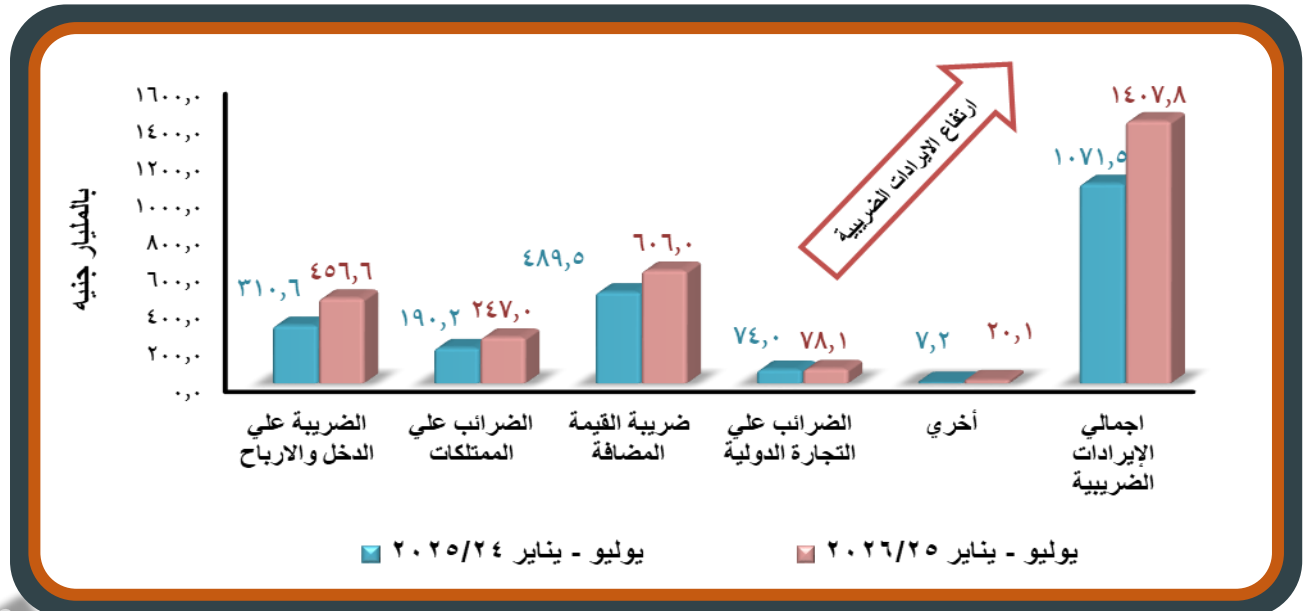

مؤشرات مالية الحكومة

الدين المحلي

كشفت بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية عن ارتفاع إجمالي الدين المحلي المصري بنسبة ٣,٥٪ خلال الربع الثاني (أبريل –يونيو٢٠٢٥) ليصل إلى ١١,٠٥٧ تريليون جنيه مقارنة بنحو ١٠,٦٨٥ تريليون جنيه خلال الربع الأول (يناير–مارس ٢٠٢٥)، كما ارتفع الدين العام "المحلي والأجنبي" لمصر ١,٨٪ خلال الربع الثاني من العام الحالي على أساس ربع سنوي إلى نحو ١٤,٩٤٩ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقابل نحو ١٤,٦٨٦ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٥. وبحسب بيانات الوزارة فإن الدين المحلي لمصر استحوذ على نحو ٧٤٪ من إجمالي الدين العام، وكان الدين العام لمصر تراجع من ٨٩,٤٪ في العام المالي ٢٣–٢٠٢٤ إلى ٨٥,٦٪ في العام المالي المنتهي في يونيو ٢٠٢٥، وفق بيان سابق لوزارة المالية.

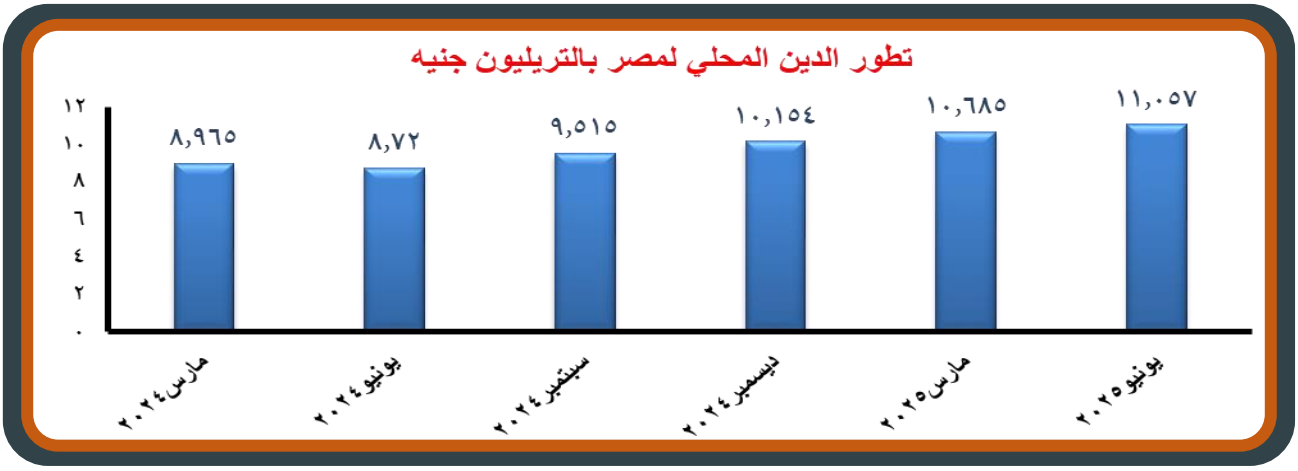

الدين الخارجي المصري

وفقا لبيان صادر عن البنك المركزي المصري، ارتفع الدين الخارجي لمصر بنحو ٢,٤٨ مليار دولار خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، ليصل إلى ١٦٣,٧١ مليار دولار بنهاية سبتمبر٢٠٢٥، مقابل ١٦١,٢٣ مليار دولار بنهاية يونيو٢٠٢٥. وأظهرت البيانات أن ارتفاع الدين جاء بسبب البنوك وبعض المؤسسات الحكومية بعد أن انخفضت مديونيات الحكومة بنحو ١,٢٣ مليار دولار لأول مرة منذ ٦ أشهر وتراجع الدين لدى البنك المركزي بنحو ٤٠ مليون دولار. بينما تؤكد الحكومة التزامها بخفض الدين إلى ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

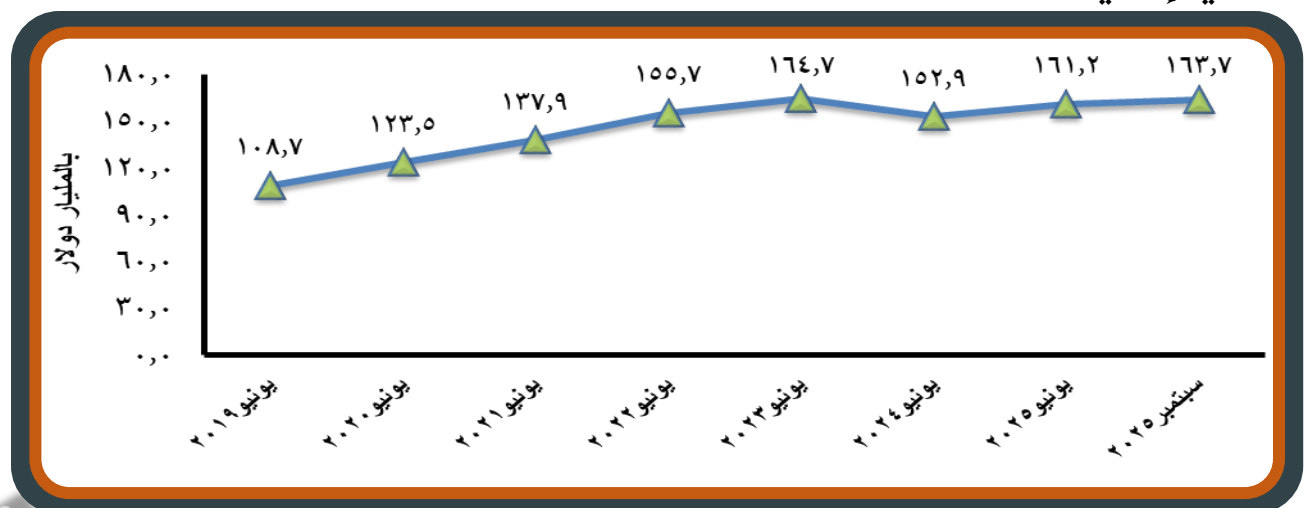

مؤشرات القطاع المالي والنقدي

صافي الاحتياطيات الدولية

صرح البنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية لمصر إلى ٥٢,٧٤٥ مليار دولار بنهاية فبراير ٢٠٢٦، مقابل ٥٢,٥٩٤ مليار دولار بنهاية يناير ٢٠٢٦، بزيادة قدرها ١٥١ مليون جنيه. ويأتي هذا الارتفاع مدعوماً بتحسن مصادر إيرادات البلاد من العملة الأجنبية حيث تشهد الصادرات ارتفاعاً متصاعداً، بجانب ارتفاع تدفقات الدخل من السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

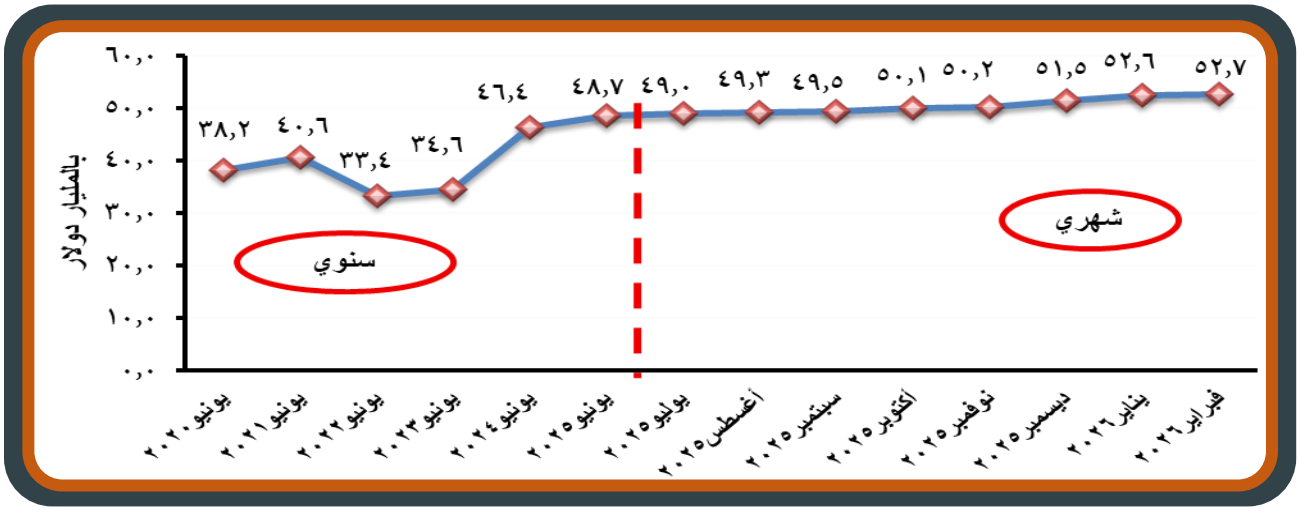

تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٢ فبراير ٢٠٢٦، خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٩٪ و٢٠٪ و١٩,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٠,٥٠٪. وذلك للمرة السادسة خلال آخر ١٠ أشهر "منذ أبريل ٢٠٢٥، كما تم خفض أسعار الفائدة من مستوياتها التاريخية المرتفعة لأول مرة منذ أربع سنوات ونصف، بإجمالي ٧٢٥ نقطة أساس، موزعة بواقع ٢٢٥ نقطة أساس في أبريل، و١٠٠ نقطة في مايو، و٢٠٠ نقطة في أغسطس، و١٠٠ نقطة في أكتوبر، و١٠٠ نقطة في ديسمبر."، موافقاً التوقعات، وسط تباطؤ معدلات التضخم وتحسن أداء الجنيه المصري.

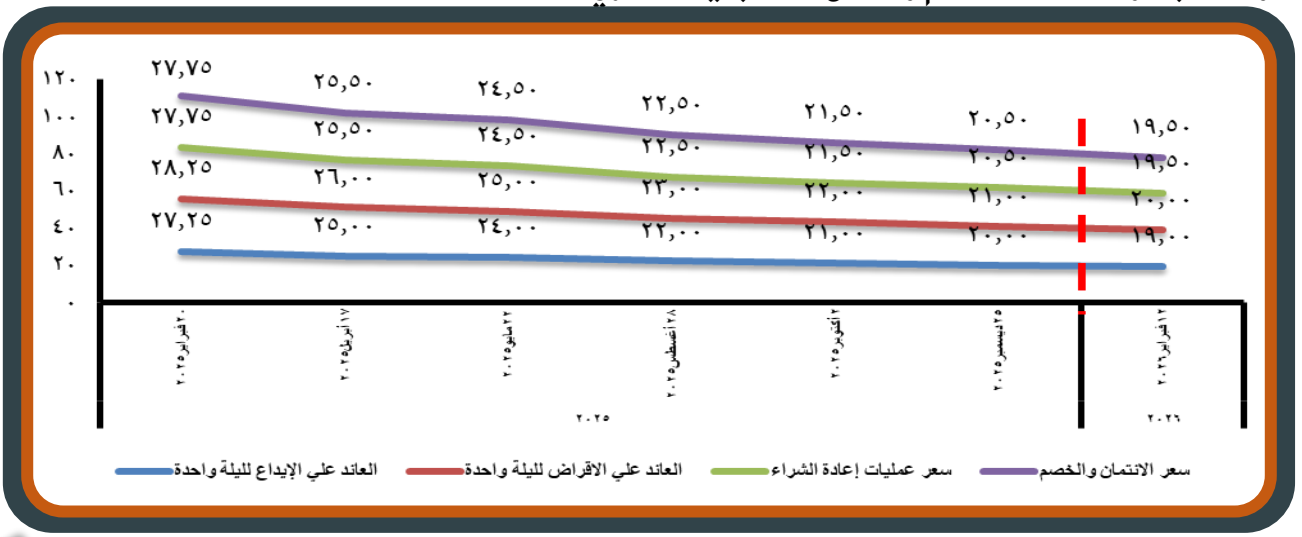

مؤشرات البورصة المصرية

وفقًا للتقرير الشهري للبورصة المصرية، شهدت البورصة المصرية خلال جلسات شهر ديسمبر ٢٠٢٥ نشاطاً كبيراً، حيث ارتفع إجمالي قيمة التداول بالبورصة المصرية إلى ٢,٠٧٨ تريليون جنيه خلال جلسات الشهر، و بلغت كمية التداول نحو ٧٣,٨ مليار ورقة منفذة على ٣,٣ مليون عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ١,٥٤٧ تريليون جنيه، وكمية التداول بلغت ٤٦,٩٥ مليار ورقة منفذة على ٣,٠٥٧ مليون عملية خلال نوفمبر٢٠٢٥، واستحوذت الأسهم على ٧,٧٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول للسندات وأذون الخزانة نحو ٩٢,٣٪.

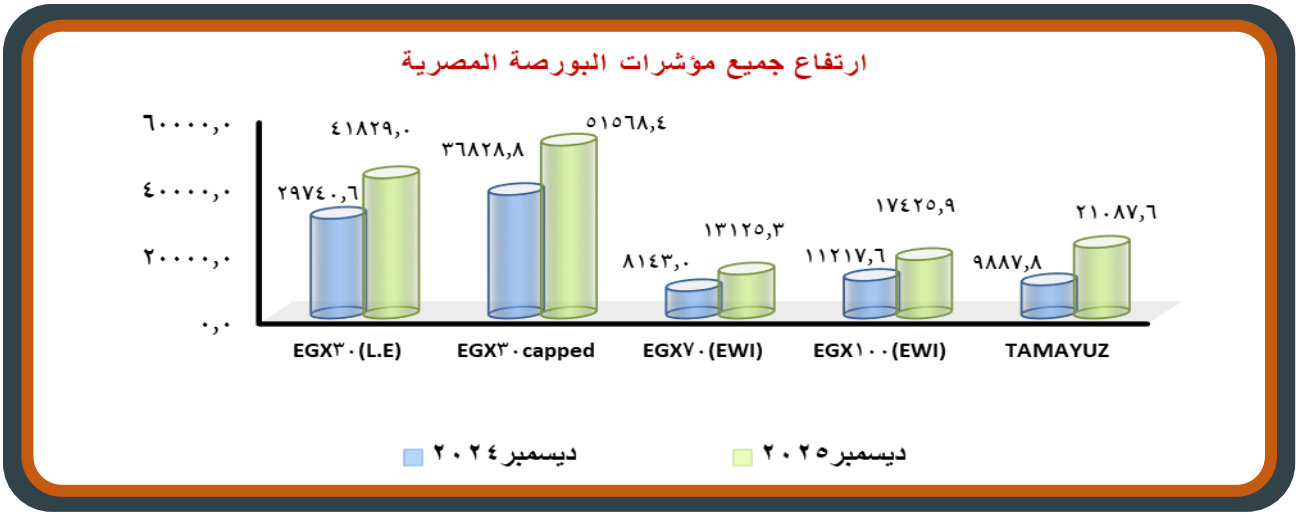

الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة

وفقا لتقارير البورصة المصرية، ارتفعت قيمة الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات لنحو ١٤٨,١ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر٢٠٢٥ مقابل ٧٨,٥ مليار جنيه خلال ديسمبر٢٠٢٤، بزيادة بلغت نحو ٦٩,٦ مليار جنيه، بينما كانت قيمة الأوراق المالية في نوفمبر ٢٠٢٥ قد بلغت ١٣٠,٥مليار جنيه.

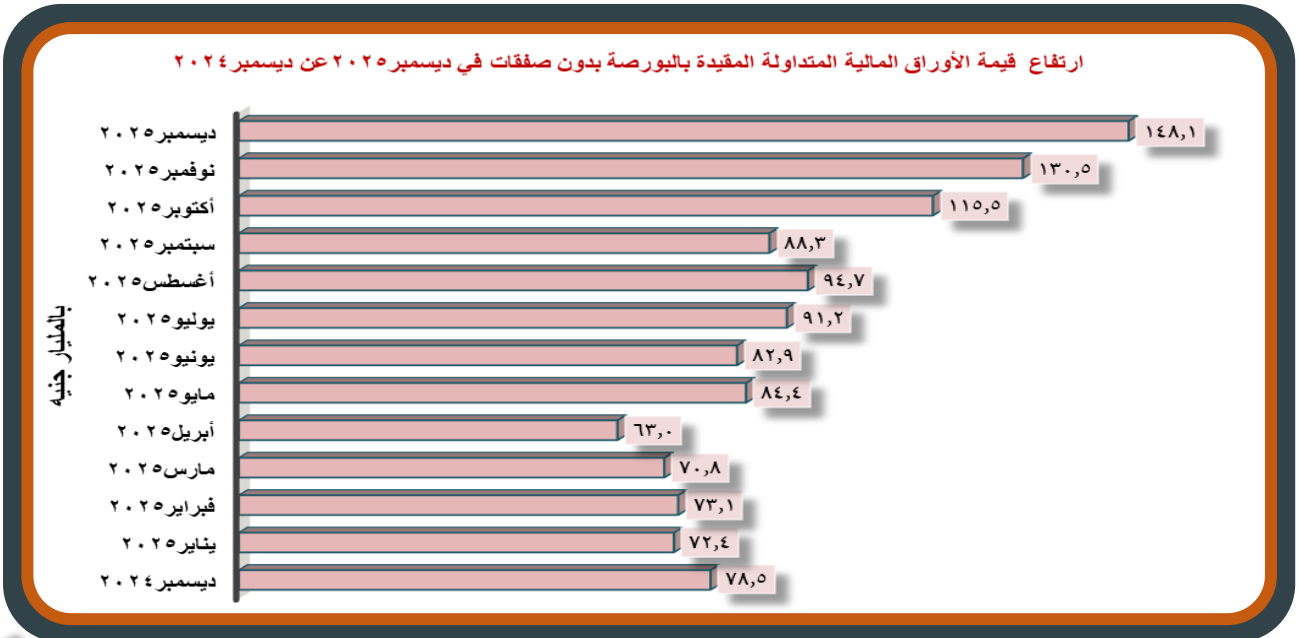

مؤشرات السكان والعمل

تعداد السكان

أعلنت الساعة السكانية التابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالداخل، أن عدد سكان مصر قد وصل حتى صباح يوم السبت ٧ مارس ٢٠٢٦ لنحو ١٠٨ ملايين و٧٥٠ ألف نسمة بزيادة بلغت ٢٥٠ ألف نسمة خلال ٧٠ يوما؛ وتظهر السلسلة الزمنية تطور تحقيق الزيادة البالغة ٧٥٠ ألف نسمة خلال ١٩٦ يوم؛ حيث سجل عدد سكان مصر ١٠٨ مليون نسمة بالداخل في السادس عشر من أغسطس ٢٠٢٥، ثم الربع مليون نسمة الأول بعد الـ ١٠٨ ملايين في يوم ١٤ أكتوبر ٢٠٢٥ أي خلال ٥٩ يومًا، ثم زادت ربع مليون نسمة جديدة في ٢٠ ديسمبر من ٢٠٢٥ أي خلال ٦٧ يومًا، ثم زادت ربع مليون نسمة ثالث يوم السبت ٧ مارس ٢٠٢٦ أي خلال ٧٠ يومًا.

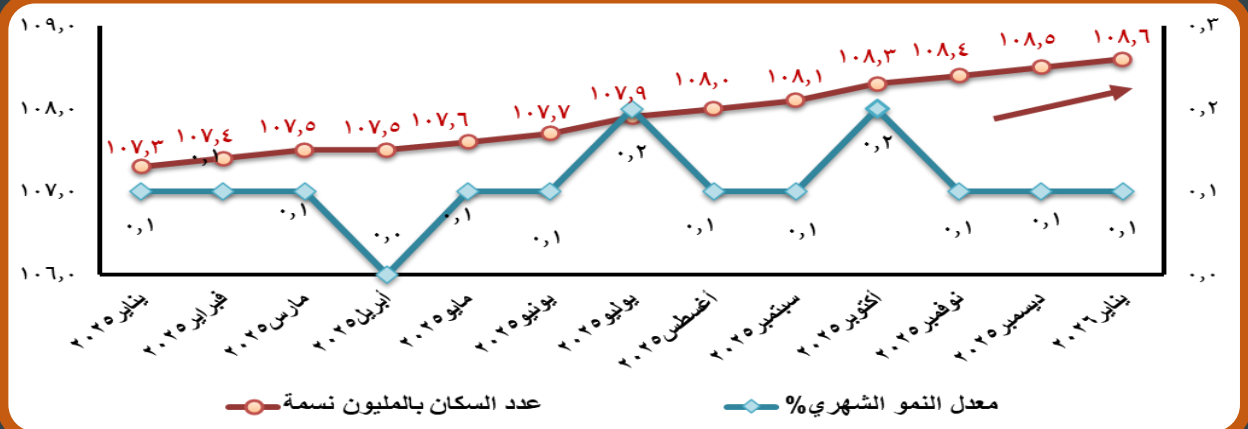

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تراجع معدل البطالة في مصر ليصل إلى ٦,٢٪ من إجمالي قوة العمل بانخفاض ٠,٢٪ عن الربع السابق، ما يشير إلى نشاط مستمر في سوق العمل، مع مساهمة القطاع الخاص بشكل بارز في توفير الوظائف. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة أعداد المشتغلين بنحو ١٧٩ألف مشتغل خلال الربع الحالي عن الربع السابق، وانخفاض عدد المتعطلين بنحو ٧٧ ألف متعطل مما أدى إلى ارتفاع قوة العمل بنحو ١٠٢ ألف فرد.

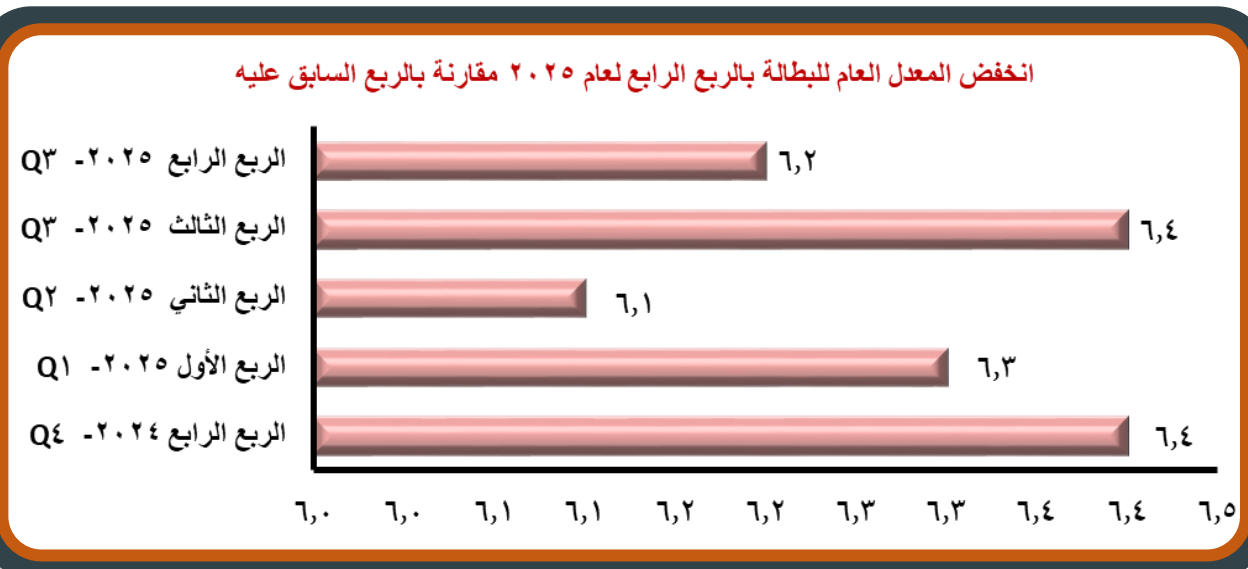

مؤشرات الاقتصاد المصري

- تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد ببنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية فى البلاد.
- وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة فى عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة.
- ولا يعتبر بنك الاستثمار القومي مسئولاً عن أي من التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات من هذه النشرة بشرط ذكر المصدر.